جامعـــة عـين شمس
كليـــة التجارة
قسم الاقتصاد

دور التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية

رسالة مقدمـــة من

صالـح صالح عنقـــاد

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

اشـــراف

الاستاذ الدكتور علي لطفي
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة عـــين شمس

د. / حمدي رضوان
أستـــاذ الاقتصاد المساعـــد بالكليـــة

القاهرة / جمهورية مصر العربية
١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وفوق كل ذي علم عليم

« صدق الله العظيم »

اهـــداء

الى من كان سبباً فيه و دافعاً لـه

اليمـــن الغـــــالي

و

زوجـتي الحبيبـــة

اهدي هذا الجهد المتواضع

" شكـــر وتقديـــر "

استهل هذه الدراسة بالحمد والشكر لله العلي القدير الـذى وهبني نعمة الصبر والمثابرة . اذ لولاهما لما تمكنت من انجاز هـــذه الرسالة التي ارجوان تنال من اساتذتي الاجلاء لمحة رضا .

ومن ثم فبكل اعـزاز وتقدير اتقدم بالشكر والعرفان لاستـــاذى الجليل الدكتور علي لطفي استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجـــارة جامعة عين شمس ، الذى كان له فضل الاشراف على الرسالة ، فكـــان لتوجيهاته القيمة ، وعلمه الغزير الفضل في تلافي الثغرات العلميـــة ، النظرية والتطبيقية ، التي واجهتني اثناء سنوات اعدادى لهذا البحث، حيث تابع خطواتي وتحمل معي بصبر وبروح العالم الانسان ، والمعلـــم الموجه كل مشقة المراجعة والتنسيق .

ولا انسى في هذا المجال استاذى الفاضل الدكتور حمدى رضوان استاذ الاقتصاد المساعد بالكلية الذى شارك في الاشراف على هـــــذه الدراسة فكان معي منذ البداية موجها ومرشدا فاعطاني من علمه وجهده، ووقته ما مكنني من مواصلة البحث .

كما لاانسى استاذى الكريم الدكتور محمد رضا العدل استـــاذ الاقتصاد المساعد بالكلية . الذى كان لارشاداته وفكره العميق الاثـــر البالغ في اختيار موضوع الرسالة وتحديد اطارها .

فالى هؤلاء الاساتذة الافاضل اكرر شكري وعظيم امتناني راجيا المولى عز وجل ان يمكنني من رد الجميل لهم وان يجزيهم عني خير جزاء .

واخيرا انتهز هذه الفرصة لاتقدم بخالص الثناء الى كل من قدم لي بصدق وجهد كل عون في عملية البحث من الاخوة الزملاء والاصدقاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ووزارة الاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية اليمنية ، والمؤسسات العلمية والقومية التي استند بحثي الى حد بعيد على ابحاث ودراسات علمائها وخبرائها .

مسجلا في النهاية ان أية اخطاء قد تنطوى عليها هذه الدراسة تقع على مسؤوليتي .

الباحث

المحتويـــــات

الموضوعـات		رقم الصفحـة
تمهيـــد		أ - ز
الفصل الاول :	اهمية الاستثمار فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطرق تمويله .	١ - ١٠
- المبحث الاول :	دور الاستثمار فى عملية التنمية	١ - ٣
	- النسبة اللازمة من رأس المال لزيادةالدخل	٣ - ٥
	- مشكلات التراكم الرأسمالى فى البلاد النامية	٥ - ١٠
- المبحث الثانى :		١١ - ٢٢
	- الادخار واهميته فى تمويل التنمية	١١ - ١٦
	- السياسات والاجراءات المؤدية الى زيادة المدخرات	١٧ - ٢٢
- المبحث الثالث :		٢٤ - ٣٣
	- دور السياسات الضريبية فى تمويل التنمية	٢٤ - ٢٥
	- مظاهر ارتباط النظام الضريبى بالهياكل الاقتصادية القائمة	٢٦ - ٢٧
	- الضرائب المباشرة	٢٧ - ٣٠
	- الضرائب غير المباشرة	٣١ - ٣٣
- المبحث الرابع :		٣٤ - ٣٩
	- دور القروض العامة فى تمويل التنمية	٣٤ - ٣٩
	- التمويل التضخمى والتمويل بالعجز	٤٠ - ٤٥

المحتويـــــات

الموضوعـات	رقم الصفحـة
ـ المبحث الخامس :	٤٦ - ٥١
ـ دور المؤسسات التمويلية فى عملية التنمية	٤٦ - ٤٩
ـ اهمية الهيكل المؤسسى فى تمويل التنمية	٤٩ - ٥١
ـ المبحث السادس :	٥٢ -
ـ الموارد الخارجية لتمويل التنمية	٥٢ - ٥٣
ـ مصادر وشروط التمويل الخارجى	٥٤ - ٥٤
ـ الموارد الاجنبية العامة	٥٤ - ٥٦
ـ القروض من المؤسسات الدولية	٥٧ - ٦٠
ـ الاستثمار الاجنبى المباشر	٦١ - ٦٦
ـ حدود الاستعانة بالموارد الاجنبية	٦٧ - ٧٢
ـ المبحث السابع :	٧٣ - ٨١
ـ حجم تدفق رأس المال الاجنبى والاعباء المترتبة عليها	٧٣ - ٨١
ـ التوزيع الجغرافى للتدفقات الرسمية	٨٢ - ٩٠
الفصل الثانى : هيكل تمويل التنمية فى الجمهورية العربية اليمنية ومدى اعتماده على التمويل الخارجى	٩١ - ١٤٧
ـ المبحث الاول :	
ـ تطور المتغيرات الكلية الاساسية لاقتصاد الجمهورية العربية اليمنية واثرها على معدلات التكوين الرأسمالى وتمويلـه	٩٣ - ١٠٨

المحتويـــــات

الموضوعـات		رقم الصفحـة
	ـ الناتج المحلى الاجمالى	٩٣ - ٩٥
	ـ الادخار وتطوره	٩٦ - ٩٨
	ـ الاستهلاك النهائى وتطوره والعلاقة بين الادخار والاستثمار المحلى	٩٨ - ١٠٨
ـ المبحث الثانى :		
	الخصائص الهيكلية للاقتصاد اليمنى	١٠٩- ١٤٧
	ـ التوزيع القطاعى للناتج المحلى الاجمالى	١٠٩- ١١٥
	ـ التوزيع الهيكلى للاستثمار	١١٦- ١٣٠
	ـ السياسة الضريبية فى الجمهورية العربية اليمنية ودورها فى تمويل التنمية	١٣١- ١٤٧
الفصل الثالث :	اهمية التمويل الخارجى للاقتصاد اليمنى ودوره فى تمويل مشاريع التنمية	١٤٨- ١٦٠
ـ المبحث الاول :		
	ـ فجوة التجارة الخارجيةو اهمية صافى التحويلات من الخارج فى تمويل التنمية	١٥١- ١٦٠
	ـ نجوة التجارة الخارجية	١٥١- ١٥٦
	ـ اهمية صافى التحويلات الخارجية فى تمويل مشاريع التنمية فى الجمهورية العربية اليمنية	١٥٧- ١٦١

المحتويـــــات

الموضوعـات		رقم الصفحـة
- المبحث الثاني :	هيكل القروض الخارجية ومساهمتها في تمويل التنمية .	١٦٢ - ٢٠٠
	- التركيب الهيكلي للقروض الخارجية	١٦٢ - ١٦٦
	- الملامح الرئيسية للقروض الخارجية	١٦٦ - ١٨٨
	- مدى استفادة التنمية في الجمهورية العربية اليمنية من القروض الخارجية	١٨٨ - ٢٠٠
الفصل الرابع :	عرض وتحليل لمديونية اليمن الخارجية والاثار المترتبة عليها .	٢٠٠ - ٢٧٠
- المبحث الاول :		
	- تزايد حجم المديونية الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية دراسة تحليلية	٢٠٠ - ٢١١
- المبحث الثاني :		
	الاثار المترتبة على تزايد المديونية الخارجية باليمن	٢١١ - ٢٣٥
	- عبء الديون الخارجية	٢١١ - ٢١٦
	- التبعية الاقتصادية	٢١٦ - ٢٢٣
	- التضخم	٢٢٣ - ٢٤٠
خاتمه وتوصيات		٢٣٦ - ٢٥١
المراجع		٢٥٢ - ٢٦٠

تمهيـــــــد :

تعتبر الجمهورية العربية اليمنية من الدول الاقل نموا فـــــي مجموعة الدول النامية ، تشترك معها في السمات والخصائص العامـــة للتخلف الاقتصادى والاجتماعي ، الا ان هذه الخصائص والسمـــــات تنطبق على الحالة اليمنية بشكل أكثر حدة اذا ما قورنت بالحالات المماثلة .

هذا وتوضح الاحصاءات المتاحة عن الجمهورية العربية اليمنيـــة ان الاقتصاد اليمني يتسم عموما بظاهرة الانخفاض الشديد لانتاجيـــــة العامل في المتوسط ، حيث يعتمد على قطاع زراعي ضعيف ومتخلـــف كمصدر رئيسي للدخل الوطني ، اذ يمثل هذا القطاع ٢٩٪ من الناتـج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦/٧٥ و ٣ر٧٣٪ من مجموع القوى العاملة و ٨٠٪ من اجمالي الصادرات ، ويعتمد عليـــه ٩٠٪ من مجموع السكان ، وتشير الدراسات المتاحة عن الجمهوريـــــة العربية اليمنية انها من الدول الحديثة في التصنيع فالقطاع الصناعـــي ناشيء وصغير ولا يسهم الا بنسبة ٤ر٧٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي والذى بلغ مقداره ٥٣١ مليون ريال يمني عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتـــة لعام ١٩٧٦/٧٥ . ويعاني هذا الاقتصاد من ضعف التكوين الراسمالي السنوى بالاضافة الى ضآلة متوسط دخل الفرد السنوى . كما ان هنـــاك من الدلائل ما يؤكد تخلف الهياكل الاساسية للانتاج وتأخر الفنـــــن الانتاجي ، وعدم الاستخدام الكامل والامثل للموارد الطبيعية المتاحـة في اليمن بجانب التخلف الفكرى والاجتماعي والثقافي المحيط بالعمليـــة الانتاجية ، مما يشير الى ضخامة المشاكل التي يواجهها هذا الاقتصاد

والتي تجعله عند مستوى شديد الانخفاض من التوازن . واستنادا الى هذه الدراسة المبدئية تصبح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمخطط هي التحدي الاساسي الذي يجابه شعب الجمهورية العربية اليمنية . . . فالمستوى المنخفض لمعيشة السكان فيها بالمقارنة بمستويات معيشة السكان في البلاد النامية الاخرى يخلق نوعا من القلق الاجتماعي واحساسا شعبيا بضرورة التنمية ، خاصة بعد انفتاح اليمن على العالم الخارجي وكسر عزلتها الموهبية عام ١٩٦٢ .

ويبدو ان مشكلة عدم كفاية الموجود من رؤوس الاموال المنتجة وعدم كفاية ما يتكون منها لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات الجديدة من أهم العقبات التي تقف امام هذا البلد ، فلكي تقوم باستثمارات جديدة لابد من توفر وسائل التمويل اللازمة لها ، ويأتي تمويل هذه الاستثمارات ايا كانت الصورة التي يتخذها من مصدرين داخلي وخارجي .

فبالنسبة للمصدر الداخلي تشكل المدخرات المحلية الاختيارية والاجبارية الاساس والمصدر الرئيسي فيه وتوضح البيانات الاحصائية الصادرة عن جهاز التخطيط بالجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨٠ ان المدخرات المحلية لتمويل مشاريع التنمية تظهر قيمة سالبة ، فلو اخذنا مقدار الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ٧٥/٧٦ والذى بلغ مقداره ٦٣١٨ مليون ريال عام ١٩٨٠ ، وحجم الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام لنفس السنة بالاسعار الثابتة والذى بلغ مقداره ٧٣١٥ مليون ريال ، فان حجم المدخرات المحلية الاجمالية قد بلغ

(- ٩٩٧) مليون ريال ، وتعكس هذه الارقام وجود نقص خطير في المدخرات المحلية حيث بلغت نسبة الادخار السالب عام ١٩٨٠ حوالي ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

واذا ما اخذنا بنود ميزانية الدولة في الاعتبار ، فسنجد هنا تحقق عجزا مستمرا بلغ مقداره ٢٢٦٠٨ر مليون ريال عام ١٩٨٠ يتم تغطيته من طريق المساعدات النقدية الرسمية المقدمة للدولة .

كما ان الجمود النسبي لقطاع الصادرات والتزايد المستمر في الواردات خلق عجزا مزمنا ومستمرا في الميزان التجاري بلغ مقداره (٦٩٢٥ر٦) مليون ريال يمني عام ١٩٨٠/٧٩ ويغطي اساسا عن طريق المعاملات غير المنظورة كالمساعدات والقروض وتحويلات المغتربين اليمنيين بالخارج والتي لايمكن اعتبارها رغم ضخامتها مدخرات متاحة بالكامل للاغراض الاستثمارية كونها تستخدم لصالح فئة او مجموعة من الافراد يقومون بانفاقها على الاستهلاك وان كانت فائدة هذه التحويلات كبيرة لتغطية عجز الاستيراد .

أما اذا نظرنا الى القطاع الزراعي فسنجده قد فشل في تحقيق فائض لتمويل التنمية في اليمن، فعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي من الموارد الغذائية للسكان واضحة من خلال ارتفاع ارقام الاستيراد للمواد الغذائية عاما بعد عام ، وبالتالي فهو غير قادر على تحقيق هذا الفائض بوضعه الحالي .

أما المصدر الخارجي فمن المؤشرات السابقة تتضح اهميته اذ يبدو اساسيا لتمويل التنمية في الجمهورية العربية اليمنية بالرغم من محاذيره ، وما يترتب عليه من آثار سلبية اقتصاديا ، وتتدفق هذه الاموال من مصدرين من القروض والمساعدات الاجنبية والعربية من جهة وتحويلات المغتربين من مواطني الجمهورية العربية اليمنية من جهة اخرى .

ومن هنا فان ثمة فروض عامة كان لابد من طرحها وصولا لتحديد اهداف البحث واظهارا لحيويته . ولعل من اهمها ما يلي :-

أولا : الفروض العامة للمصدر الخارجي :

- الفرض العام المطلوب بحثه هو كبر درجة الاعتماد في التمويل على العالم الخارجي ، فما حجم هذه الدرجة ، وما اتجاهها في الفترة محل الدراسة ، وما تثيره من مشكلات .
- أما الفرض الثاني فهو تغير هيكل المصادر الخارجية للتمويل خلال هذه الفترة ، ففي المرحلة الاولى كان الوزن النسبي الاكبر فيها للدول الاشتراكية وبعض الدول العربية اما في المرحلة الحالية فالدول الغربية والنفطية وبعض المؤسسات الدولية والمطلوب قياس هذه التغيرات واتجاهها خلال الفترة وعلاقة ذلك بالاثار المترتبة عليها .

- وثم فرض آخر متعلق بالتمويل الخارجي يكمن في ان هذا التمويل موجه لمشروعات معينة ، والسؤال هل حددت هذه المشروعات عن طريق المخطط اليمني ، أم عن طريق الدول الممولة ، ثم هل قومت هذه المشروعات ، وما هي معدلات التغيرات التي احدثتها ، وما مردودها خلال الفترة .

- وأخيرا ما حجم هذا التمويل الخارجي ، فهناك فرض عام حول كبر حجم المديونية الخارجية والمطلوب قياس هذه المشكلة والاثار المترتبة عليها .

ثانيا : الفروض العامة للمصدر الداخلي :

- معدل الادخار في اليمن سالب ، والسؤال هل استنزف الاقتصاد اليمني كل امكانيات تعبئة مصادره الداخلية ، وهل يمكن ترشيد ادارة هذه المصادر باستخدام السياسات المالية والنقدية .

- هنالك فائض اقتصادي كبير ، والسؤال هل يمكن تعبئة هذا الفائض عن طريق اجراءات وتدابير معينة تقوم بها الدولة ، وتوجيه هذا الفائض في تمويل التنمية .